الأمم المتحدة S/2024/56

مجلس الأمن

Distr.: General
15 January 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أود إبلاغكم، باسم حكومة بلدي، بأن الولايات المتحدة، في إطار ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، نفَّذت ضربات متقطعة ضد منشآت الحوثيين في اليمن ردا على سلسلة من الهجمات المسلحة التي شنها مسلحون حوثيون خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك عدة هجمات على سفن بحرية الولايات المتحدة في البحر الأحمر. فهجمات الحوثيين الشنيعة على السفن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة أحادية الاستخدام والقذائف الانسيابية والقذائف تسيارية وهجوم شنه فدائيون باستخدام طائرة هليكوبتر وزواق صغيرة، تهدد استقرار المنطقة ولها آثار اقتصادية خطيرة على المجتمع الدولي. وقد شن الحوثيون أكثر من عشرين هجوما على السفن التجارية منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك استيلاء الحوثيين في 19 تشرين الثاني/نوفمبر على سفينة "غالاكسي ليدر" (Galaxy Leader). وفي مناسبات عدة، وُجهت المنظومات التي أطلقها الحوثيون نحو سفن بحرية الولايات المتحدة، مما استلزم تفعيل الأنظمة الدفاعية لحماية السفن وأطقمها. وأطلق مسلحون حوثيون النار أيضا على طائرات هليكوبتر تابعة لبحرية الولايات المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر بينما كانت تساعد سفينة تجارية كان الحوثيون يحاولون الصعود على ظهرها. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2024، شن الحوثيون أكبر هجوم لهم في البحر الأحمر باستخدام العديد من المنظومات الجوية غير المأهولة والقذائف الانسيابية والقذائف التسيارية المضادة للسفن التي استهدفت سفن بحرية الولايات المتحدة. وهناك تهديد مستمر يتمثل في شن هجمات إضافية على سفن أخرى في المنطقة وتهديد لسلامة سفن بحرية الولايات المتحدة وأفرادها الذين يقومون بدوريات في البحر الأحمر.

وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانا يدين هجمات الحوثيين على سفن النقل والسفن التجارية التي تعبر البحر الأحمر. وفي 3 كانون الثاني/يناير، صدر بيان مشترك عن أستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، والبحرين، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسنغافورة، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ودعا هذا البيان المشترك إلى الوقف الفوري للهجمات غير القانونية وحذر من أن الجهات الفاعلة الخبيثة ستخضع للمساءلة إذا استمرت في تهديد الأرواح والاقتصاد العالمي وحرية تدفق التجارة في الممرات المائية الحيوية في المنطقة. وفي 10 كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2722 (2024)،

الرجاء إعادة استعمال الورق

الذي أدان أيضا هذه الهجمات وطالب بوقفها. وأحاط القرار علما بحق الدول الأعضاء، وفقا للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها مما تتعرض له من هجمات.

وردا على هذه الهجمات والتهديد المستمر بوقوع هجمات مقبلة، في 11 كانون الثاني/يناير، شنت الولايات المتحدة، في إطار عملية متعددة الجنسيات، إلى جانب المملكة المتحدة وبدعم من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، ضربات متقطعة ضد منشآت للحوثيين في اليمن تيسر هجمات الحوثيين في منطقة البحر الأحمر، بما في ذلك مواقع رادارات المراقبة الجوية والساحلية، وكذلك منشآت المنظومات الجوية غير المأهولة والقذائف ومواقع إطلاقها. وقد نفذت هذه الضربات الضرورية والمتناسبة بعد أن ثبت أن الخيارات غير العسكرية غير كافية للتصدي للتهديد. وقد نفذت الضربات لإضعاف وتعطيل النمط المستمر للهجمات التي تهدد الولايات المتحدة وردع المقاتلين الحوثيين عن شن المزيد من الهجمات التي تهدد سفن النقل والسفن التجارية التي تعبر البحر الأحمر. وستحافظ هذه الردود العسكرية على حقوق وحريات الملاحة، سواء بالنسبة لسفن البحرية أو للسفن التجارية، في هذا الممر البحري المهم.

وقد اتخذت الولايات المتحدة هذا الإجراء الضروري والمتناسب بما يتسق مع القانون الدولي وفي إطار ممارسة الولايات المتحدة لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وستتخذ الولايات المتحدة ما قد يلزم من إجراءات أخرى ضد الحوثيين في إطار ممارستها لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس للرد على الهجمات أو التهديد بشن هجمات في المستقبل ضد الولايات المتحدة.

وهذه الضربات المصممة بشكل دقيق خاصة بالحالة في البحر الأحمر، ولا تشكل تحولا في نهجنا تجاه النزاعات الأخرى. وما زلنا نحث جميع الكيانات من الدول وغير الدول على عدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تتصاعد لتتحول إلى نزاع إقليمي أعم.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليندا توماس – **غرينفيلد**
السفيرة
ممثلة الولايات المتحدة
لدى الأمم المتحدة